

تقرير

عاماً بعد عام، ودورة اقتصادية بعد أخرى، تتلقى الأجور صفعات متتالية من نظام اللامساواة القائم. ازدادت المعاناة نتيجة الأزمة المالية الاقتصادية التي شهدها العالم بين عامي 2007 و2009، فعمال العالم هم من دفع ثمن تعثر المصارف العملاقة: الضرائب التي تفرض عليهم على نحو جائر، من بيروت إلى نيويورك، هي التي أهنت وتوهنت للمصرفيين الكبار الرواتب الدسمة ومكافآت آخر العام

اللامساواة تأكل الأجور: 1600 دولار المتوسط العالمي



الادوات
الفضائية، الحد
الادنى للأجور
وحماية حق
التنظيم النقابي
والتفاوض
الجماعي
(مروان بو حيدر)

القيمة الشرائية، يتضح أن معدل الأجر الشهري في الولايات المتحدة يساوي ثلاثة أضعاف المعدل المسجل في الصين». اليوم يبلغ معدل الأجر الشهري في العالم 1600 دولار؛ يرتفع إلى 3 آلاف دولار في الولايات المتحدة وينخفض إلى ألف دولار في البلدان النامية. ولكن رغم ذلك لا يمكن تجاهل أن «الهوة بين الأجور الحقيقية في البلدان المتقدمة وتلك في البلدان النامية تقلصت بين عامي 2000 و2012»، وإن كان للحاق بطيئاً.

من جهة أخرى، يلاحظ خبراء منظمة العمل أنه في الولايات المتحدة واليابان وألمانيا نمت إنتاجية العمل بمعدل يفوق نمو الأجور بين عامي 1999 و2013. «هذا الفصل الموجود بين نمو الأجور والإنتاجية ينعكس في تراجع حصة الأجور - من الناتج الإجمالي - في هذه البلدان». هناك تفاوت واضح بين مختلف المناطق، في ظل تأثر كل إقليم بنمط يسجله البلد الذي يتمتع بالناتج الأكبر وبالتالي بالنفوذ الاقتصادي الأوسع.

في الشرق الأوسط نمت الأجور الحقيقية بنسبة 4% تقريباً، وذلك نتيجة النمو القوي للأجور المسجل في السعودية. غير أن هذه النسبة، وإن كانت إيجابية، تبقى دون الـ5% المسجلة في العام السابق، وهي أساساً ضعيفة لكي تعوّض الأداء الضعيف المسجل منذ عام 2006. خلال هذه السنوات الست، لم يتخط نمو الأجور عتبة 1,3% في أحسن الأحوال، وفي عام 2008 تقلصت الأجور بنسبة 1,5%.

إن ردم هذه الهوة أساسي، ويجب أن يكون في صلب أي استراتيجية تنموية يمكن أن تطرح على طاولة السياسة العامة في بلدان المنطقة. هنا، يشكل العمال أكثر من 78% من إجمالي العمل (الذي يشمل أيضاً الأعمال الحرة) بارتفاع يفوق 10 نقاط مئوية مقارنة بعام 1999؛ وهو من بين أقوى معدلات النمو بين جميع المناطق ويجعل المنطقة في المقدمة بحسب هذا المؤشر.

غير أن التقرير يُشدّد على أن «الأنماط المسجلة في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن تحليلها إلا على نحو تقريبي نتيجة نقص المعلومات»، فيما المؤكّد

حسن شقراني

خلال العام الماضي نمت أجور عمال العالم بنسبة 2% فقط، بتراجع ملحوظ عن النمو المسجل في العام السابق. ويبقى معدل الارتفاع دون نسبة 3% المسجلة بين عامي 2006 و2007، أي عشية الأزمة «التي أدت إلى هبوط الأجور على نحو حاد». واللافت هو أنه حين تُستثنى الصين من المعادلة يهبط معدل النمو إلى النصف، أي 1,1% فقط، ما يوضح تأثير اقتصاد البلد الآسيوي وحجمه في العولمة.

هذه الأرقام هي بعض ما تعرضه النسخة الأحدث من تقرير «الأجور في العالم» الذي تُعدّه منظمة العمل الدولية، والذي يركّز هذا العام على العلاقة بين الأجور ومعدلات اللامساواة.

تشدّد المنظمة على الارتباط بين توزع الدخل، وبالتالي حصة الأجور منه، واللامساواة التي تنخر المجتمعات الرأسمالية بين الشرق والغرب. «في العديد من البلدان تبدأ اللامساواة في سوق العمل»، يقول التقرير. «إن التغييرات التي طرأت على توزيع الأجور والعمل المدفوع كانت عوامل أساسية وراء أنماط اللامساواة المسجلة أخيراً».

في الولايات المتحدة وإسبانيا - البلدان اللذان سجلا أعلى زيادة في معدل اللامساواة بين أغنى 10% وأفقر 10% - يُعدّ التغيير المسجل في توزيع الأجر إضافة إلى فقدان الوظائف مسؤولين عن 140% من ارتفاع اللامساواة في البلد الأول وعن 90% في البلد الثاني.

يقول كبير الاقتصاديين في منظمة العمل الدولية، باتريك بلسير، إنه خلال العامين الماضيين بقيت الأجور ثابتة في البلدان المتقدمة، وفي بعض البلدان مثل إيطاليا واليابان وانكلترا لا تزال دون المستوى الذي كانت عنده قبل الأزمة المالية الاقتصادية عام 2007. أما في البلدان النامية، فالوضع معاكس، وتحديداً في الصين، حيث نمت بنسبة 7% العام الماضي و9% العام السابق.

يلحظ خبراء المنظمة أن معدل الأجور المسجلة في البلدان النامية لا يزال أدنى بكثير من المسجل في العالم المتقدم. «مثلاً، لدى اعتماد مقياس

هو أن ما يحصل في السعودية ينعكس بصورة أساسية على النتيجة النهائية. والشرق الأوسط منطقة تضم، بحسب تصنيف منظمة العمل في بحثها هذا، 12 بلداً، بينها بلدان مجلس التعاون الخليجي واليمن إضافة إلى

لبنان، سوريا، الأردن، العراق والصفة الغربية وغزة. والسعودية، حسبما يجزم التقرير، هي التي تحدّد الصورة النهائية للنمط في المنطقة. على أي حال، انطلاقاً من النتائج المسجلة على مستوى العلاقة بين الأجور واللامساواة، يدعو التقرير

نمت أجور عمال العالم خلال العام الماضي بنسبة 2% فقط



تقرير

«صفقة» في الضمان تعيد نظام المياومين

أعضاء المجلس أن الصفقة أنجزت، وخصوصاً بعد تدخل مباشر من مسؤول المكتب العمال لحركة أمل علي حمدان، وقد ربط بعض الخبثاء بين هذه الصفقة وبين زيارة الرئيس أمين الجميل للجنوب. واكتمل الأمر عندما وافق أعضاء المجلس على سلة من ثلاثة قرارات تتعلق بإعادة العمل بنظام المياومين والتوظيف من خلال هذا النظام في الوظائف الشاغرة، وتمديد العمل بمدة نتائج مباريات الناجحين، وتوسيع ملاك الفئة السادسة...

نقص هائل في أعداد الموظفين، وأنها باتت شبه فارغة. يوماً، طرح قزّي معادلة «التوظيف لكل منطقة» بهدف إنجاز صفقة تكبح التوظيف الشيعي لمصلحة التوظيف السنّي - المسيحي، مبرراً طرحه بضرورة إعادة التوازن الطائفي بين الوظائف. وعلى وقع اعتراض أحد أعضاء مجلس الإدارة على مشروع الصفقة المطروحة، طارت الجلسة ومددت لليوم التالي، أي يوم أمس الجمعة. وفيما كان بعض أعضاء مجلس الإدارة غير واثقين من وجود «صفقة»، أظهروا الودّ والانسجام الذي ساد بين

وزير العمل سجعان قزّي الذي يمثل سلطة الوصاية على الضمان، وبين باقي الأطراف السياسية المهيمنة على الضمان والمتمثلة في مجلس الإدارة مباشرة أو بالوكالة. كان قزّي يتحدث عن وجود عدم توازن طائفي بين أعداد الناجحين في المباريات التي أجريت لإدخال موظفين إلى الضمان، وكان يشير إلى أن أكثر من نصف الناجحين هم من الشيعة، رغم أن مكاتب الضمان في الجنوب فيها فائض كبير، وأن مكاتب الضمان في الشمال، أي حيث يكون التوظيف من السنة والمسيحيين عموماً، فيها

بعض القضايا الصحية والإدارية، إلا أن المدير العام للصندوق محمد كركي، تحدث في مطلع الجلسة عن قرب انتهاء المدة الزمنية لنتائج الناجحين في مباريات الكتابة وعددهم 103 أشخاص، علماً بأن الإدارة استدعت بينهم 10 ناجحين وبقي 93 شخصاً. وطلب كركي تمديد المهلة الزمنية لفترة سنة واحدة. كلام كركي جاء على خلفية الاتصالات التي جرت بين مختلف المعنيين بهذا الملف خلال الفترة الماضية. فقد كان ملف التوظيف في الضمان محور النقاش الدائر بين

محمد وهبة بعد شلل متواصل لمدة ثلاثة أشهر، عاد مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى الاجتماع مجدداً. هذه المرة كان جدول الأعمال مختلفاً جداً عن النقاشات الجارية. فمن خارج جدول الأعمال، «أنجز» المجلس مجموعة قرارات تقضي بفتح باب التوظيف في الضمان على مصراعيه من خلال العودة إلى نظام المياومين. قبل يومين، عقد مجلس إدارة الضمان جلسة لدرس جدول أعمال يتعلق